" عرض العمل وتحديد الأهداف فى برامج مكافحة الفقر "

تأليف رافى كانبور ، مايكل كين ، ماتى تومالا(*)

ترجمة : محمود عبد الحى(**)

ملخص :

يشير ادخال عرض العمل المتغير ، فى تحليل عملية تحديد أهداف برامج مكافحة الفقر فى الدول النامية ، بعض القضايا الأساسية. فهو يفرض اعادة النظر فى دالة الهدف النمطية التى تبنى على الدخل أو الانفاق ولاتعطى مجالا للجهد المبذول لاكتساب هذا الدخل. ونبين هنا أن وجهات النظر البديلة حول التقييم الملائم للجهد ذات دلالات بالغة الاختلاف فيما يتعلق بقواعد تحديد الأهداف المبنية على أساس سلعى . كما نقدم هنا منطلقا ارشاديا للمعدلات الفعلية الحدية للضريبة (شاملة للمنافع المجنية) على شرائح الدخل المطبقة ، كما نبين أنه ربما يتعين ادخال تعديلات جوهرية على قواعد انتخاب مؤشرات تحديد الأهداف عندما يتم التعرف على استجابات عرض العمل .

إن تحديد أهداف برامج مكافحة الفقر بأدق السبل ، فى وقت تشتد فيه قيود الانفاق من ميزانيات الدول ، يظهر كاختيار ذى جاذبية لكثير من حكومات الدول النامية . فيبدو كما لو أن

(*) " رافى كانبور " يعمل فى ادارة غرب أفريقيا بالبنك الدولى ، و " مايكل كين " يعمل فى قسم الاقتصاد بجامعة " اسكس " و" ماتى تومالا " يعمل فى قسم الاقتصاد بجامعة " جيفاسكالا" ، ويشكر المؤلفون كلا من " ستيف كوت " و"جوناثان موردوخ" ، و" كيم نيد" ، و دومنيك فان دى فال لتعليقاتهم المفيده.

(**) أ.د. محمود عبد الحى مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى .

صانعى السياسات يستطيعون ، بدرجة أكبر ، التقليل من الفقر اذا ماعمدوا الى تحديد الأهداف كعصا سحرية . ولكن التحديد الدقيق للأهداف له تكاليفه، فمن المسلم به الآن أن التكاليف الادارية لضمان وصول منافع أى برنامج الى الشريحة الاجتماعية المستهدفة يمكن أن تكون مرتفعة (انظر Besley and kanbur 1993). ومن بين السبل أن يتحدد الهدف من خلال اعانة السلع التى تستخدم على نطاق واسع بواسطة الفقراء أو على أساس مؤشرات أخرى واضحة ترتبط بالحرمان ، مثل العمر والنوع والاقليم أو لمجموعة محصولية . وتتوفر الآن كتابات عن امكانيات استخدام مثل هذه المؤشرات لتحديد أمثل للأهداف (انظر على سبيل المثال Akerlof 1978, Atkinson 1992, Besley and Kanbur 1988, and kanbur 1987) وهناك جانب من تكاليف عملية التحديد الدقيق للأهداف لم يحظ بعناية جيدة فى أدبيات التنمية . يتمثل هذا الجانب فى تأثير هذه الأهداف على الحوافز. لنأخذ على سبيل المثال تدابير سريلانكا التى استهدفت دعم مقننات الأرز عقب الاصلاحات الاقتصادية فى أواخر السبعينات (انظر Anand and kanbur 1991)وقد تحولت هذه التدابير من نظام ذى فائدة عامة الى نظام آخر اقتصرت فيه هذه الفائدة - من حيث المبدأ - على ذوى الدخول التى تقل عن مستوى حرج (على الرغم أنه من الناحية العملية . كما جادل Sahn and Alderman 1992 ، فان تطبيق اختبار الدخل شابه قصور شديد) . إن اختبار الدخل هذا يوجه منافع البرنامج الى الفقير ولكنه مكلف من الناحية الادارية وله ، بصفة خاصة تأثيرات تقلل من جاذبية الحافز . فلنأخذ مثلا حالة الأسرة التى تزيد دخلها ، بجهودها الذاتيه ، الى الحد الذى يمكنها من عبور الخط الحرج ومن ثم فانها بالضرورة تفقد أهليتها للاستفادة من هذه المنافع ، من الواضح هنا أن ربط منافع البرنامج بالدخل يقلل من حافز الأسرة لزيادة دخلها . مثل هذه الآثار تشكل جزءا مألوفا فى الجدل حول السياسات بالدول الصناعية (من الأمثلة الدالة على ذلك Dilnot and Stark 1989) ولكنها ليست محل اعتبار يذكر فى الدول النامية . ولقد تأكد المغزى العملى المحتمل ، للتأثير على الحافز، فى دراسة ساهن وألدرمان التطبيقية (١٩٩٢) حيث اكتشفا أن دعم الأرز فى سريلانكا صحبة انخفاض كبير فى عرض العمل من جانب المتلقين لهذا الدعم مما كان له انعكاسات هامة على تقييم نظام الدعم نفسه .

لهذا ، فان غرض هذا المقال يتمثل ، بصفة عامة ، فى تناول قضية تحديد الأهداف وعلاقتها بالحوافز فى الدول النامية ، كما يتمثل ، بصفة خاصة ، فى استكشاف دلالات عرض العمل المتغير

بالنسبة لتصميم برامج مكافحة الفقر . وسوف نرى أنه يتعين مراجعة المناقشات السابقة حول التحديد الأمثل للأهداف بمجرد أن يتم التعرف على التأثيرات المحتملة على الحوافز فى مثل هذه البرامج . ويتعين تعديل المبادىء البسيطة المستقاه من الخبرة العملية - مثل مبدأ زيادة الانفاق على الشريحة الاجتماعية كلما كان قياس الفقر بالنسبة لها يعطى قيمة أعلى - لنأخذ فى الأعتبار أمورا مثل اختلاف مرونات عرض العمل ، كما يتعين ادخال تعديلات على قواعد تحديد الأهداف المبنية على أساس سلعى (أى اعانة السلع التى يستخدمها الفقراء على نطاق واسع)[1] .

إن الموضوعات العامة لهذا المقال قد تناولتها الكتابات عن الضريبة المثلى حيث استخدمت أدوات ونتائج يمكن استعارتها لتحليل آثار الحوافز لعملية تحديد الأهداف فى الدول النامية . ولكن المنهج المتبع يختلف ، على أية حال ، عن التقليد المعتاد فى دراسة الضريبة المثلى من زاويتين ، الأولى أننا سنعتبر أن هدف السياسة هو تدنية مؤشر الفقر وليس تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية ، هذا المدخل ليس بمنأى عن النقد (انظر على سبيل المثال stern 1987) ولكنه مدخل مباشر من الناحية الفنية على الأقل ، فيمكن القول أن مؤشر الفقر المعرف على أساس المنفعة - باعطاء وزن صفر لكل الأسر ذات الدخل الأعلى من حد معين - ليس سوى حالة خاصة لدالة الرفاهية الاجتماعية.

أما نقطة الاختلاف الثانية فهى أساسية ، حيث أن الدافع لها ينبع من ملاحظة أن مؤشرات الفقر ، التى تركز عليها معظم مناقشة السياسات ، تكاد تعرف كلها ، فى الواقع العملى ، من منظور الدخل وليس المنفعة . ومع وجود آثار الحوافز فان هذين المعيارين شيئان مختلفان جدا (كما يمكن أن يتحركا فى اتجاهات مختلفة). فالمؤشرات التى تركز على الدخل لاتعطى أهمية للجهدالمبذول لكسب الدخل أو بعبارة أخرى ، لاتعطى وزنا لوقت الفراغ بالنسبة للفقراء . والواقع أن كثيرا من النقاش حول السياسات يتبنى منطق أن بؤرة الاهتمام هى دخل الفقراء وليس الى أى مدى يجهدون فى العمل للحصول على هذا الدخل . ليس معنى هذا انكار أن صانعى السياسة ، منذ قوانين المصانع وحتى اتفاقية " ماسترخت" كانوا يهتمون بتجنب المغالاة فى عدد ساعات العمل ، ومع ذلك نشير - على سبيل المثال - الى انه فى عام ١٩٠٤ أفصح " تشرشل " بالقول أن " العمال فى حاجة الى وقت للعناية بأنفسهم ، ولرؤية منازلهم فى ضوء النهار ، ولرؤية أطفالهم ، وللتفكير والقراءة والعناية بحدائقهم-انهم فى حاجة ، باختصارلوقت كى يعيشوا حياتهم " (مقتطف من Gilbert 1991 :196)

وتلك نقطة تستحق التأكيد عليها .

إن استكشاف دلالات المدخل الذى لايبنى على الرفاهية بالنسبة لتحليل السياسات يحتل مساحة كبيرة من هدفنا فى المقال الحالى . فنحن لاندافع بالضرورة عن تقييم السياسة على أساس آثارها على مؤشر للفقر مبنى على الدخل ، ومع ذلك ربما يكون من المفيد أن نستكشف مضمون ذلك لسببين : الأول أنه الى الحد الذى تقيم فيه السياسة - إن صوابا أو خطأ ، وجزئيا على الأقل - باستخدام مثل هذه المؤشرات فانه مما يساعد على ذلك أن نعرف هذه السياسة فى ضوء تتبع هذه الجزئية الصغيرة . والثانى أنه عقب ماكتبة "سن Sen " عام ١٩٨٥أصبح هناك اهتمام متزايد بتحليل السياسات على أساس مداخل لاتبنى على الرفاهية ، ومع ذلك فان الكتابات الرسمية التى تنحو هذا الاتجاه نادرة نسبيا (يستثنى من ذلك UIph 1991)وربما يسهم العمل الذى نقدمه فى تطوير البحث فى هذا الاتجاه غير أننا نسارع الى التأكيد بأننا ، على أية حال ، لانرمى الى تغطية كل الجوانب الثرية التى تتيحها قدرات المنهج الذى اتبعه "سن" ، فعلى الرغم من أن تبنى مبدأ الرفاهية له طريقة واحدة فى التعبير عنه فان المدخل الذى لايتبنى هذا المبدأ ربما يأخذ مسالك متنوعة جدا ، ومانفعله هنا هو أننا نتناول - ونقدم عملا حديثا - لشكل أولى من انواع التحليل غير المبنى على مبدأ الرفاهية وله ميزة تغطية الاهتمام المشترك لمقاييس الفقر التى تتخذ الدخل أساسا لها ، فضلا عن ميزة أنه سهل التطبيق .

ويتناول القسم الأول من هذا المقال الاطار المفاهيمى لمشكلة قياس الفقر عندما يكون عرض العمل متغيرا . أما باقى المقال فهو تطبيق لهذا المدخل الذى لايقوم على مبدأ الرفاهية على جوانب ثلاثة لعملية تحديد الأهداف مع التركيز ، فى كل منها ، على الدور الذى تلعبه الاستجابات التى تحدث فى عرض العمل . ومن ثم فالقسم الثانى من المقال يعنى بعملية تحديد الأهداف على أساس سلعى ، والقسم الثالث يتناول بالتحليل عملية تحديد الأهداف على أساس الدخل ، بينما القسم الرابع يناقش استخدام مايلاحظ من خصائص أخرى لتحديد الأهداف بالمؤشرات ، أما القسم الخامس فيقدم النتائج .

١- عرض العمل وقياس الفقر

إن قياس الفقر - فى حد ذاته - مجال واسع ، ولانحاول هنا اجراء مسح شامل لهذا المجال

(انظر Atkinson 1987 ولمسح عام انظر Ravallion 1993) ، ولكن قبل أن نتناول مضامين عرض العمل المتغير بالنسبة لتصميم برامج مكافحة الفقر فاننا نحتاج الى تحديد الطريقة التى يؤثر بها عرض العمل على المدى الملاحظ للفقر ، ويمثل ذلك الفرضية الجزئية لممارسة السياسات فى الأقسام التالية من هذا المقال ، ومن ثم فان مهمتنا الأولى هى أن ننظر فى الطرق التى يمكن أن ندخل بها عرض العمل المتغير فى قياس الفقر . هذا الموضوع لم يناقش سوى على نطاق ضيق وسيظل ، كما سنرى ، موضوعا محيرا الى حد ما .

ان المدخل النمطى لقياس الفقر يبدأ بمقارنة Y^h أى الدخل المتاح لانفاق الفرد h بخط الفقرz[٢]، ونظرا لأن h يكون فقيرا عندما $Y^h \leq z$ ان الفقر الكلى يمكن ان يقاس بمؤشر يأخذ الشكل التالى : $$P=\int_0^{\infty} D(z,Y)\, f(Y)\, dy \quad (1)$$

حيث D(z,y) يمكن اعتبارها درجة الحرمان للفرد الذى دخله y ، بينما f(y) ترمز الى كثافةy إن هذه صيغة عامة معقولة لمؤشر الفقر حيث أنها تتسع لعدد من المقاييس شائعة الاستعمال كحالات خاصة (ان القيد الأساسى الوحيد هنا يتمثل فى عدم الاتصال التراكمى فى الدالـــة additive separability والذى يحول دون استخدام المؤشرات المبينة على معامل " جينى "Gini مثل ذلك الذى استخدمه " سن" عام ١٩٧٦) .وعلى سبيل المثال عندما: $D(z,y) = \max(z - y, o)$ فان pتصبح هى الفجوة الكلية للفقر . ولانحتاج ، لأغراض دراستنا هنا ، لافتراض شكل معين ل D(*) بخلاف الافتراضات العادية لكون مؤشر الحرمان يتخذ قيمة موجبة بالنسبة للفقراء فقط بحيث أن D(z,y) إما أن تكون موجبة دائما عندما $y < z$, أو تساوى صفرا عندما لايتوافر هذا الشرط ، كما أنها تتناقص مع ارتفاع الدخل ليقترب من خط الفقر (بحيث أن$D_y<0$ لكل $y < z$ مع ملاحظة أن الدليل yيشير الى تفاضل الدالة D) .

وفى حالة عدم وجود استجابات فى عرض العمل ، ومع افتراض وجود سلعة استهلاكية واحدة، فان هناك سببلين مختلفين جدا يمكن من خلالهما تبرير هذا المنهج لقياس الفقر . الأول يتبنى مبدأ الرفاهية بمعنى أن الاهتمام الأولى فى التعرف على الفقر وقياسة ينصب على مستويات الرفاهية التى يحققها الفرد ، فالفرد يكون فقيرا اذا ، واذا فقط ، لم يتمكن من تحقيق مستوى المنفعة (u_z) الذى يقاس به خط الفقر ومع وجود سلعة استهلاكية واحدة فان المنفعة التى يحصل عليها الفردh

هى$u(x^h)$ حيث u(*) هى دالة المنفعة المباشرة بينما x ترمز الى استهلاك السلعة محل الاعتبار . ونظرا لأن $x^h = y^h$ بحكم قيد الميزانية للفرد h فان الشرط $u(x^h) \geq u_z$ يكافىء $y^h \geq z$ حيث $z=u^{-1}(u_z)$ ان مؤشر الفقر P يضع قياسا يبين قصور المنافع عن المستوى u_z.

أما التبرير الثانى لاستخدام المعادلة (١) فهو لايبدى تقبلا لأفكار المنفعة ، ومن ثم فانه لايتبنى مبدأ الرفاهية . ومن زاوية هذا التبرير فان الفقر يتمثل فى عدم القدرة على الحصول على كمية z من السلعة الاستهلاكية محل الاعتبار ، هنا نجد أن الاهتمام الأولى ينصب على امكانية الاستهلاك وليس على الرفاهية المشتقة من ذلك .

على هذا النحو ، أى فى الحالة شديدة التبسيط والتى تفترض ضمنا فى كثير من الأدب الاقتصادى ، لايكون هناك تمييز بين مدخلى الرفاهية وغير الرفاهية فيما يتعلق بقياس الفقر . ومع ذلك ينهار التكافؤ بين المنهجين عندما تدخل استجابات عرض العمل فى الصورة بسبب اسقاط فرص السلعة الواحدة . فالأسر تحصل على السلعة الاستهلاكية بالتخلى ، على الأقل ، عن سلعة أخرى هى الفراغ ، لهذا يجب ايجاد طريقة ما لمقارنة الحرمان عبر حزم بديلة من الاستهلاك X (الذى يؤخذ الآن على أنه متجه N) وعرض العمل L، هنا نجد أن نصير مبدأ الرفاهية سيستخدم التفضيلات الخاصة للفرد بينما من لايتبنى هذا المبدأ قد لايفعل ذلك .

لاحظ أنه إلى حد ما ، ليس هناك شىء غير عادى عن عرض العمل هنا ، فنفس القضية - المتعلقة بتقرير كيف يقيم الحرمان فى حالة حزم متميزة [٣] - تثار اذا ما كان عرض العمل ثابتا ولكن مع وجود سلعتين استهلاكيتين . بيد أنه تجدر الاشارة الى أن ادخال عرض العمل فى الاعتبار يجعل تجنب هذه القضية غير ممكن كما يضيف بعدا آخر الى تعقيداتها ، اذ مع منطقية افتراض أن أسعار المستهلك والمنتج للسلع الاستهلاكية لاتختلف من أسرة لأخرى الا أنه من الواضح أن معدلات الأجر تختلف ، فالواقع أن الكتابات عن ضريبة الدخل المثلى تتبع تقليدا مفاده أن معدل الأجر - مع تبنى مفهوم واسع للقدرة على ، أو الرغبة فى ، العمل - هو السبيل الوحيد للاختلاف بين الأسر .

ولبيان هذه النقاط على وجه التحديد ، لنعتبر أولا مدخل الرفاهية لقياس الفقر مع وجود استجابات لعرض العمل ، ولنبدأ بمستوى للمنفعة u_z كخط للفقر ، ثم نعرف دالة المنفعة غير المباشرة$V(q,w,B)$ التى تعطى أقصى منفعة يمكن الوصول اليها عند اسعار المستهلك $q=(q_i)$

للسلع N وعند معدل اجرw ومبلغ اجمالى للدخل B,حيث نعرف المبلغ الاجمالى للدخل مع استبعاد مايهبه الفرد من الوقت ، وربما السلع . وبافتراض أن اسعار المستهلك واحدة بالنسبة للأسر ، فان المنفعة التى تحققها الاسرة h تكون $V(q,w^h,B^h)$, ومن ثم فان h تكون فقيرة اذا كان :

$$V(q,w^h,B^h) \leq u_z \quad (2)$$

وللانتقال من المنفعة الى حيز الدخل ، اتبع King (1983) فى تعريف دالة الدخل المكافئة $y_E(q,q^R,w^h,w^R,B^h)$ بواسطة العلاقة :

$$V(q^R,w^R,y_E) = V(q,w^h,B^h) \quad (3)$$

مما يعنى أن y_E هى المبلغ الاجمالى للدخل الذى عنده يكون الفرد h ، عندما يواجه بأسعار المستهلك q^R ومعدل الأجر المرجعى w^R، فى حالة رفاهية تتماثل مع الموقف محل التقييم (والذى يتصف بأسعار المستهلك q ومعدل الأجر w^hومبلغ اجمالى للدخل B^h وهى الظروف الفعلية التى يواجهها الفرد h) [٤] وبالتالى فان شرط أن يكون h فقيرا (المعادلة ٢) يتكافأ مع $y_E \leq z$ حيث تعرف z الآن بواسطة $V(q^R,w^R,z) = u_z$ ومن ثم يقاس الفقر بالصيغة :

$$p=\int_0^{\hat{w}} D(z,y_E)\, g(w)\, dw \quad (4)$$

حيث w هى أجر الفقر معرفا بواسطة الدالة $z = y_E(q,q^R,\hat{w},w^R,O)$, $g(w)$ وهى كثافة الأجور (ولكى نتجنب التكامل المزدوج فاننا نفترض ، هنا وفيما سيلى ، أن$B^h = O, \forall h$) هكذا فانه ، من حيث المبدأ ، لاتوجد صعوبة فى تقديم مقاييس للفقر مبنية على الرفاهية مع وجود استجابات فى عرض العمل ومعدلات أجر محددة للأسر مع ملاحظة وجود عنصر تحكم فى اختيار الأسعار المرجعية ، خاصة الأجر المرجعى ، لتقييم الدخول المكافئة [٥] ومن قم فان الاختيارات المختلفة للأسعار المرجعية ربما تؤدى الى أولويات مختلفة فى ترتيب استراتيجيات مكافحة الفقر .

ومن الممكن أن يكون تعميم المنهج الذى لايبنى على الرفاهية بديلا عن تطوير مقياس للفقر مبنى على الرفاهية ، وكما أشرنا فى المقدمة فان لهذا المنهج أنواعا كثيرة ، فعلى سبيل المثال يمكن التركيز على الدخل الممكن كسبة بالعمل عدد مقبول من الساعات ، وقد تم استكشاف مايعنيه هذا المدخل بالنسبة للقياس العملى للفقر بواسطة كل من : Haveman and Garfinkel

(1977)و(1993) Haveman and Buron وربما يتمخض مدخلهم هذا - والذى قد يقترب من فكرة القدرات - عن نتائج نوعية مختلفة جدا عن النتائج التى يتم التوصل اليها فى هذا المقال ، فقد أشار كل من(1989) Kanbur and Keen الى أن لكل من مدخلى استخدام الدخل المعيارى standard incomeوالدخل المتحصل عليه received income مضمونة الخاص بالنسبة لتصميم دالة خطية لضريبة الدخل . وسوف نتابع هنا نوعا واحدا من القياس الذى لايبنى على مبدأ الرفاهية ، ليس لأننا ندافع عنه ولكن لأغراض الايجاز فضلا عما يبدو من أنه يستجمع الكثير من اللهجة المشتركة فى مناقشات السياسات .

ولغرض تعميم المدخل غير القائم على مبدأ الرفاهية فان احدى نقاط البدء تتمثل فى تحديد توليفة من الاستهلاك وعرض العمل لكى تكون مرجعا لتقييم التوليفات الفعلية . وهذا الهدف (N+1) - vector (X^*, L^*) يتم تحديده ليس بالرجوع الى المنفعة ولكن من خلال رؤى مسبقة عن أنماط الاستهلاك التى تبغى الأسر الوصول اليها ، فتجنب الحرمان - على سبيل المثال - يقتضى أن تكون الأسر قادرة على الحصول على تغذية مقبولة بدون اجهاد شديد فى العمل ، ومن ثم يصبح التساؤل هو كيفية قياس المسافة بين متجه الاستهلاك الفعلى للفرد (x,L)والمتجه المستهدف ، هنا نلاحظ وجود عدد لانهائى من المصفوفات الممكنة .

وللتبسيط ، نقتصر هنا على مقاييس للحرمان تأخذ الشكل D(z,y(q,w)) حيث :

$$z^h = s_X \cdot x^* - s^h_L L^* \quad (5)$$

$$y(q.w^h) = s_X \cdot x\,(q,w^h) - s^h_L L(q,w^h) \quad (6)$$

وحيث (*) x و (*) L ترمزان على الترتيب الى دالتى " مارشال " للطلب على السلعة ولعرض العمل . وفى المعادلة (٥) ترمز z^h الى خط للفقر معرفا على أنه قيمة الموارد المطلوبة للوصول الى المتجه المستهدف ، مع ملاحظ أن هذه القيمة تتحدد على أساس أسعار ظل من الشكل $S^h = (s_X , s^h_L) > O$ وفى المعادلة (٦) تعرف $y(q,w^h)$ على أنها القيمة الظلية لصافى الموارد التى يستفيد منها h بالفعل وبافتراض أن y تزداد بنفس قدر الزيادة فى w وأن z^h لاتزيد بنفس السرعة مع w^h (وقد تنخفض أساسا) ، فان هناك خطا وحيدا للفقر معبرا عنه بالأجر w^* وعنده تكون $y(q,w^*)= z$ ويمكن قياس الفقر بالصيغة :

$$P= \int_0^{w^*} D\,(z,y\,(q,w))\, g(w)\, dw \quad (7)$$

ولنأخذ ، بغرض التحديد ، الحالة التى تعتمد فيها D(*) على فجوة الفقر z - y (w) عندئذ فان الحرمان ، وبالتالى الفقر ، يمكن تعيينه بالسؤال عن القدر الذى تزيد به الموارد التى يحتاجها h لبلوغ المتجه المستهدف (X^*, L^*) عن تلك المتاحة له بالفعل .

ومن ثم يثور تساؤل عن كيفية تقييم هذه الموارد ، أى عن أسعار الظل S^h. هنا نجد أن هناك عددا لا نهائيا من الاختيارات الممكنة وقليلا من البديهيات ينبغى استدعاؤها حيث تثار اعتبارات تكنولوجية وأخلاقية . ففيما يتعلق بالأولى فان المدخل الطبيعى هو أن تقيم الموارد بأسعار المنتج ، وذلك مايمكن تحقيقه بأخذ $s_X = p = q - t$ حيث ترمز p لأسعار المنتج و t ترمز لمتجه الضرائب على السلع ، وبافتراض أن الدخل المكتسب لايخضع للضرائب تكون $s_L^h = w^h$ وعلى أية حال فان الأحكام الشخصية التى يقوم عليها المدخل الذى لايتبنى مبدأ الرفاهية قد توجه الاهتمام الى أسعار ظلية أخرى ، فمثلا ربما يكون هناك شعور بأن بعض السلع لاصلة لها بتحقيق حد أدنى لمستوى المعيشة فتكون أسعار الظل المناسبة لها مساوية للصفر .

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة ، لما يعنينا هنا ، مايبدو من أن صانعى السياسة يعطون وزنا موجبا للقدرة على الاستهلاك بينما وزن التمتع بالفراغ يساوى صفرا عندهم ، وبعبارة صريحة فان صانعى السياسة ربما لايهتمون بأى قدر من الجهد يكون على الناس أن يبذلوه طالما أنهم يتمكنون من المحافظة على مستوى استهلاكى مناسب ، مثل هذه النظرة - فى صورتها القصوى - تتفق مع كون $s^h = O$ وكبديل لذلك ، ومن موقف أخلاقى مختلف جدا ، فان جهد العمل الذى يزيد عن الهدف L^* - أو تدنى درجة التمتع بالفراغ بالمقارنة بهدف ما - لايجب فقط أن يعطى قيمة موجبة ولكن ينبغى ، عند حد أدنى بالنسبة للأقل قدرة ، أن يقيم بأجر ظلى يضاف الى الأجر الفعلى w^h ويلاحظ أن وضع $s^h = w^h$ يتضمن أن نقصا معينا فى ساعات الفراغ عن المستهدف يترجم بحرمان أقل للفرد منخفض الأجر عما هو الحال بالنسبة للفرد مرتفع الأجر .

هذه القضايا لن تحل هنا ولكننا نركز على مدلولاتها بالنسبة لادماج استجابات عرض العمل فى التحليل الخاص بمكافحة الفقر . فعندما نعرف الفقر ، كما فى المعادلة (٧) ، نحن نفترض ببساطة أن $s_X = p$ ، أى أننا نفترض أن السلع الاستهلاكية تقيم بأسعار المنتج ولكن القيمة المعطاه لوقت الفراغ s_L^h ليست محددة فى اللحظة الراهنة ، وأيا كان الأمر ، فاننا نفترض أن s_L^h مستقلة عن

أسعار المستهلك q ويبدو أن هذا تبسيط مقبول لأغراض التحليل الذى نقدمه حيث لايوجد سبب حال وملزم لأن نفترض أن درجة الحرمان المتضمنة فى العمل الشاق جدا تعتمد على أسعار السلع التى تشترى .

٢- تحديد الأهداف على أساس سلعى

ماهى السلع التى يجب أن تدعمها حكومة تسعى لتخفيف وطأة الفقر وما هى السلع التى ينبغى فرض الضرائب عليها ؟ لنفترض ، بالتحديد ، أن هناك سلعتين ١ ،٢ يمكن للحكومة أن تدعمها أو تفرض عليهما ضرائب كما يحلو لها باستثناء الخضوع لقيد الميزانية ، وأن عرض العمل متغير - ودلالات ذلك تقع فى مركز أهتمامنا - ولكن لايمكن فرض ضرائب على دخل العمل . لنبدأ بموقف لاتكون فيه أى من السلعتين مدعومة (أو مفروضا عليها ضرائب) ، ولنتساءل عن تأثير تقديم دعم صغير للسلعة ٢ ، يمول بضريبة على السلعة ١ ، على المقياس الكلى للفقر P .

لقد طرح كل من Besley and Kanbur (1988) هذا التساؤل فى اطار مبدأ الرفاهية ، وقد افترضا أن استجابات عرض العمل معدومة (أى تساوى صفرا) وذلك لبيان أن اسقاط هذا الفرض لايؤثر على النتيجة المحورية التى توصلا اليها . وبتعريف الفقر على أساس الدخل المكافىء (بأخذ الأجر المرجعى لكل أسرة على أنه أجرها الفعلى) فان تأثير فرض ضريبة صغيرة على السلعة ١ (ومن ثم تقديم دعم صغير للسلعة ٢) على المقياس الكلى للفقر يمكن بيانه كالتالى :

$$\partial P / \partial t_1 = (x_1) \int_0^{\bar{w}} (x_2 / \bar{x}_2 - x_1 / \bar{x}_1)\, D_y\, (z, y_E\,(q,p,w,w))\, g\,(w)\, dw \quad (8)$$

حيث x_i ترمز الى استهلاك السلعة i و$\bar{x}_i$ ترمز الى متوسط هذا الاستهلاك بالنسبة لمجموع السكان [٦].

ويتذكر أن $D_y < O$ يصبح فهم المعادلة ٨ مباشرا وصريحا حيث يتعين دعم السلعة ٢ بفرض ضريبة على السلعة ١ إذا - وإذا فقط - كان استهلاك السلعة ٢ أكثر كثافة بين الفقراء من استهلاك السلعة ١ (مع الترجيح بقيم D_y لإعطاء أهمية قصوى لأكثر الأسر حرمانا) . ولنلاحظ هنا أن الغياب الملائم (لأغراض التبسيط)[٧] للمرونات السعرية يعكس افتراض عدم وجود دعم أو ضرائب كنقطة بداية . ولكن عند الاهتمام بالاصلاحات الكبيرة تثور اعتبارات متعلقة بالعبء الاضافى الذى

يستدعى الى الصورة تأثير مرونات الطلب على السلع الاستهلاكية ، ومن ثم استجابات عرض العمل.

إن الشرط المعبر عنه فى المعادلة ٨ يأخذ ، بصفة أساسية ، نفس شكل النتيجة التى توصل اليها " بسلى" و "كانبور " فى المعادلة ٢٦ (١٩٨٨) والاختلاف الوحيد يتمثل فى أنهما قد استخدما مؤشر الفقر الذى قدمه Foster,Greer,and Thorbecke (1984) بدلامن الصيغة الأكثر عمومية المستخدمة هنا . وهكذا فان عرض العمل المتغير لايؤدى الى اختلاف فى التحليل المبنى على مبدأ الرفاهية ، فتأثير التغير فى سعر السلعة الاستهلاكية i على رفاهية الأسرة يكون ، ببساطة ، متناسبا مع استهلاكها من هذه السلعة ، أما التأثير المولد على نمط الاستهلاك - وكذلك على عرض العمل - فانه يستبعد بالخاصية المتضمنة فى هذا التحليل والتى تشير الى أنه نظرا لأن مستوى عرض العمل فى البداية يتم اختياره بواسطة الفرد على أساس تعظيم المنفعة فان تغييرا طفيفا فى هذا المستوى - على نحو ما قد ينجم عن التغير فى سعر السلعة والمصاحب لنسق العلاقة بين الضريبة والدعم - لن يكون له تأثير من الدرجة الأولى على الرفاهية ، وبالتالى لايكون له تأثير على الفقر معرفا من منطلق الرفاهية .

لنعتبر ، الآن ، نفس المشكلة من منظور لايتبنى مبدأ الرفاهية ، فنجد ، كما هو موضح بالملحق أن تأثير تقديم دعم صغير وذى أثر دخلى محايد - للسلعة ٢ يتحدد بالعلاقة

$$\partial p / \partial t_1 = (x_1) \int_{\zeta}^{\bar{w}} (A_2 - A1) Dy(z^*, y(q,w)) g(w) dw \quad (9)$$

حيث :

$$A_i = (x_i + (s_{\zeta}^h - w^h) \; L / \; q_i)) / \bar{w}_i \quad (10)$$

وبمقارنة المعادلتين ٩ ، ١٠ بالمعادلة ٨ ، فان النتيجة الوحيدة لتبنى المدخل غير القائم على مبدأ الرفاهية [٨] عند تحديد أهداف الدعم تتمثل فى ادخال الاعتبارات الخاصة بعرض العمل بالصيغة $(s_{\zeta}^h - w^h) \; L \; / \; q_i$

ومما يستحق الاهتمام أن هناك حالتين تتلاشى فيهما هذه الصيغة ، الاولى هامشية وتتمثل فى ألا تتأثر قرارات عرض العمل بأسعار المستهلك للسلع محل الدراسة (أى أن $\partial L / q_i = O$) ومن الناحية العملية ربما يكون مغريا أن نفترض أن هذا هو واقع الحال ، وللوقاية من تبنى هذا الفرض

كروتين تجدر الإشارة إلى انه فى غياب مقطوع Lump-sum income فان افتراض ان عرض العمل مستقل عن كل أسعار المستهلك يعنى افتراض أنه مستقل أيضا عن معدل الأجر ، وذلك ما يترتب على كون دالة عرض العمل L(q,w) متجانسة من الدرجة صفر . أما الحالة الثانية التى تختفى فيها صيغة عرض العمل فهى تلك التى يقيم فيها مكون وقت الفراغ فى دالة حرمان الفرد بمعدل أجر هذا الفرد (أى أن $s_{\cdot}^{h} = w^{h}$) ، وتتمثل الفكرة المبدئية لذلك فى أنه مع وجود $s_X = q$ و $s_{\cdot}^{h} = w^{h}$ فان تأثير الاستجابات السلوكية للاصلاح الضريبى على الحرمان يقيم بالأسعار التى يواجهها المستهلك بالفعل ، وكما أن هذه الاستجابات لايكون لها تأثير على قيد الميزانية بالنسبة للمستهلك فانها أيضا لايكون لها تأثير على الحرمان محل القياس .

ولكن هناك بالطبع اختيارات أخرى ممكنة لـ $s_{\cdot}^{h}$، وأحد هذه الاختيارات ألا نعطى وزنا على الاطلاق لعرض العمل (أى نعتبر $(s_{\cdot}^{h} = O$)) وبالتالى تصبح المعادلة ١٠ كالآتى :

$$A_i = (b_i - E_{li}) / b_i \quad (11)$$

حيث $b_i = q_i x_i / wL$ وترمز الى نصيب السلعة i فى الميزانية ، بينما b_i هى متوسط b_i. E_{li} ($= \partial \ln L / \partial \ln q_i$) هى مرونة عرض العمل بالنسبة الى q_i وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها فان مبرر دعم السلعة i يضعف كلما زادت القيمة الموجبة للمرونة E_{li}، أى كلما أدى هذا الدعم الى تخفيض عرض العمل . ذلك مايذكر بالمناقشات حول الضريبة المثلى والاشارة الى فرض ضريبة مرتفعة نسبيا على السلع شديدة التكامل نسبيا مع وقت الفراغ [٩] ولكن هناك اختلافا كبيرا فى المنطق ، فباعتبار أن $s_{\cdot}^{h} = O$ يصبح هدف السياسة الوحيد هو دفع استهلاك الأفراد الفقراء لأقصى ما يمكن نحو متجه هدف الاستهلاك $(X_{\cdot}^{*}, X_{\cdot}^{*})$ ، ولتنفيذ ذلك هناك ، بصفة عامة ، طريقتان ، الأولى أن يتم التوسع فى الدعم الذى يمكن الأسر من الحصول على كميات أكبر من السلع عند دخل معين ، والثانية أن يتم تشجيع الأسر على زيادة دخولها ومن ثم شراء كميات أكبر عند أى سعر معطى . إن التكاملات بين السلع ووقت الفراغ تدلف الى الصورة مع اتباع هذه الطريقة الثانية ، فتوسع استهلاك السلع المتكاملة نسبيا مع وقت الفراغ ربما يكون أكثر تكلفة من التوسع فى استهلاك السلع البديلة ، فآثار دعم النوع الأول من السلع معرضة لأن يقابلها ، جزئيا على الأقل ، انخفاض فى الدخل المتاح للتصرف ناجم عن هذا الدعم ، فى حين أن دعم النوع الثانى من السلع يولد توسعا

فى الدخل يقوى من فرص الاقتراب من الهدف .

ربما يكون من الأفضل ، لأسباب نوقشت فيما سبق ، أن يعطى لوقت الفراغ وزن موجب أكبر ، عند قياس الحرمان ، ودلالات ذلك ليست وصفية فحسب بل انها قد تؤدى الى عكس النتائج التى تم التوصل اليها فى الفقرة السابقة . لنفرض ، على سبيل المثال ، أن s_i^h تقع على أجر خط الفقر $\hat{w}$ أو أعلاه ، فمع افتراض بقاء الأشياء الأخرى بدون تغييرتكون السلع المثلى التى يتعين دعمها للتخفيف من الفقر هى ، بالضبط،تلك التى تحقق العلاقة $\partial L / \partial q_i > O$ هنا تضطرب المسلمات المبنية على أدبيات الضريبة المثلى لأن السلع المتكاملة مع وقت الفراغ يتعين دعمها وليس فرض ضرائب عليها ، بيد أن لذلك تفسيرا واضحا ومباشرا ، فعندما تكون $s_i^h > O$ نجد أن أحد طرق تقليل الحرمان يتمثل فى تقليل جهد العمل بالنسبة للفقراء ، حقا إن جهدا أقل يعنى استهلاكا أقل ومن ثم قصورا أكبر عن بلوغ X^* ولكن مع التساوى بين s_Xوالأسعار التى يواجهها المستهلك ، ومع تحقق العلاقة $s_i^h > w^h$، فان مقياس الحرمان يعطى لساعة الفراغ المكتسبة وزنا أكبر مما يعطيه للاستهلاك المضاع نتيجة لذلك .

ولنأخذ ، على سبيل المثال ، المعالجة المناسبة للغذاء ، ففى اطار ظروف دولة نامية يمكن القول أن تناول غذاء أكثر ربما يزيد من الطاقة على العمل ، ومن ثم يمكن التفكير فى الغذاء ووقت الفراغ على أنهما بديلان حيث أن تخفيض سعر الغذاء للمستهلك يتجه تأثيره الى زيادة عرض العمل(أى أن $E_{l,\,food} < O$) وبافتراض أن $s_i^h = O$ ومع بقاء الأشياء الأخرى بدون تغيير ، فإن مضمون التحليل أنه يجب دعم الغذاء ، مما يعكس الفائدة الثانوية لزيادة الدخل التى يحفزها هذا الدعم . ومع ذلك ، اذا كانت s_i^h تتجاوز أجر خط الفقر فان مدلول ذلك أن الغذاء يجب أن يخضع للضريبة ، وربما يبدو ذلك غريبا لأول وهلة ولكنه يمكن تفسيره بطريقة مباشرة واضحة ، فعلى الرغم من أن مجرد فرض ضريبة على الغذاء يزيد الحرمان ، فان هذا الأثر ربما يجبه التوسع فى استهلاك كل من وقت الفراغ والسلعة ٢ التى تصبح الآن مدعومة بمتحصلات من الضريبة على الغذاء .

هكذا ، فان الخبرة العملية ، وباتباع المنهج غير المبنى على مبدأ الرفاهية ، تشير الى أن تحديد الأهداف على اساس سلعى عملية شديدة الحساسية للوزن المعطى للحرمان من وقت الفراغ . ولاتزال هذه القضية مدعاة للانزعاج وعلى الرغم من اثارتها فسوف نطرحها جانبا الآن من خلال افتراضنا ،

فى القسمين التاليين من هذا المقال ، بأن $s_{ij}^{h} = 0$ ونظرا لأننا سنفترض أن هناك سلعة استهلاكية واحدة - وحيث لايكون الدعم السلعى موضع البحث - فان مقياس الحرمان غير المبنى على مبدأ الرفاهية سيتمثل ببساطة ، فيما سيلى من هذا المقال ، فى قصور الاستهلاك الكلى (وبتعبير مكافىء الدخل الصافى) عن بلوغ خط ما للفقر .

٣- تحديد الأهداف على أساس الدخل

يعتبر تصميم عملية تحديد الأهداف على أساس الدخل مسألة غاية فى البساطة فى حالة غياب تأثيرات الحافز (مع وجود موارد كافية للتخفيف من الفقر) ، فبعد تحديد خط الفقر يمنح الأفراد ذوى الدخول تحت هذا الخط التحويلات المطلوبة لتتجاوز ، بالكاد دخولهم لهذا الخط [١٠] ، ومثل هذه الخطة لاتتضمن أى تسرب ، فاذا لم تكن هناك تأثيرات على عرض العمل ، أو تأثيرات أخرى على تحويل هذه الموارد أو زيادتها ، واذا ما كانت المتطلبات المعلوماتية والادارية يمكن توفيرها بدون تكلفة ، فان هذه الطريقة تؤدى الى تحديد كامل الدقة للأهداف . ولكن الصعوبات التى أشرنا اليها فى المقدمة تنشأ بمجرد أن نعترف بوجود تأثيرات الحافز ، فنظرا لأن التحديد كامل الدقة للأهداف يتضمن معدلا حديا فعليا ١٠٠٪ للضريبة على هؤلاء الذين يقعون تحت خط الفقر (بمجرد تجاوزهم بالكاد لخط الفقر) [١١] فان الفقراء لايكون لديهم حافز لاكتساب الدخل ، ومنطق ذلك أن اتخاذهم قرارات بعرض عملهم يحتمل أن يزيد من التكاليف الايرادية للتخفيف من فقرهم . هكذا فان تأثيرات الحافز تستبعد أن تصبح المعدلات الحدية للضريبة على الفقراء ١٠٠٪ ، ومن ثم فان التساؤلات عن حدود ارتفاع أو انخفاض هذه المعدلات ، وعن كيفية تغيرها مع الدخل تصبح أكثر تعقيدا الى حد بعيد .

وهناك كتابات وفيرة ، بدأها Mirrless 1971 تعنى بالتصميم الأمثل لدالة غير خطية للضرائب الدخلية فى إطار مبدأ الرفاهية ، وفى هذه الكتابات فإن قضية حوافز عرض العمل تعالج مباشرة بنمذجة الأفراد على أنهم يختارون بين العمل ووقت الفراغ على ضوء جدول معطى لما يواجهونة من ضرائب وتحويلات ، ويفترض هنا وجود عدد كبير من الأفراد يختلفون فقط فيما يمكن أن يكتسبه كل منهم من أجر قبل الضريبة (سوف نسقط فرض التجانس هذا فى القسم التالى من المقال) . ومن ثم فان الحكومة تختار جدولا للضرائب والتحويلات يعظم دالة للرفاهية الاجتماعية

معرفة على اساس رفاهية الأفراد ، أى على أساس المنفعة التى يحصلون عليها من التوليفات المكونة من الاستهلاك ووقت الفراغ . ومع ذلك فان هناك ، كما أشرنا فى المقدمة ، اختلافات شديدة وأساسية بين مدخل الرفاهية هذا ولهجة كثير من المناظرات حول السياسات ، فالقاسم المشترك فى هذه المناظرات هو آثار الاصلاح على دخول الفقراء ، أى مايدخل جيوبهم من نقود وليس مايشبه القياس النقدى لرفاهيتهم . لهذا فان " كانبور" و " كين " و " تومالا " (فى دراسة على وشك الظهور) يبحثون فى مدلولات منهج بديل لتصميم نظم غير خطية لضرائب الدخل ، ويتبنى كل من Besley and Coate (1992) منهجا مماثلا فى تحليل نظم مدفوعات العمل ، ولكن هدف السياسة فى منهج كل من " كانبور " و " كين " و " تومالا " يتمثل فى تدنية مؤشر للفقر مبنى على الدخل وليس فى تعظيم الرفاهية الاجتماعية ، وهذا القسم من المقال يستعرض النتائج التى توصلوا اليها .

ولنبدأ باسترجاع الدروس الرئيسية من أدبيات الرفاهية حول فرض الضرائب على الدخل طبقا لنظام غير خطى (كما لخصت ، على سبيل المثال فى Tuomala 1990)فتتضح لنا ثلاث نتائج وصفية :

* يجب الا يكون المعدل الحدى للضريبة ، على أى من الدخول ، سالبا .

* يجب ان يكون المعدل الحدى للضريبة صفرا بالنسبة لأدنى الدخول طالما أن كل فرد يعرض قدرا من العمل طبقا للمستوى الامثل .

* يجب أن يكون المعدل الحدى للضريبة صفرا بالنسبة لأعلى الدخول طالما أن الاجور مقيدة بألا تتخطى هذا الحد الأقصى .

وتستحق النتيجة الأولى انتباها يفوق ما هو معتاد ، فعلى الرغم من أن دواعى الأمثلية ربما تشير الى أن متوسط معدل الضريبة يكون سالبا بالنسبة للأفراد الأقل يسرا الا أنه ليس مرغوبا أن تدعم دخولهم عند المستوى الحدى ، اما حدود النتيجتين الثانية والثالثة فيما يتعلق بنقاط النهاية فانها معروفة جيدا ، فالمحاكاة تفترض أن الصفر ربما يكون تقريبا سيئا للمعدلات الحدية المثلى للضريبة عند طرفى توزيع الدخل ويمكن بيان أنه اذا كان الوضع المثالى الا يعملوا فان المعدل الحدى الأمثل للضريبة عند قاع التوزيع الدخلى يجب أن يكون موجبا (Tuomala 1990).بيد أن هذه

النتائج لاتزال تؤثر فى تفكير المختصين فيما يتعلق بهيكل سعر الضريبة ، فقد أخذت النتيجة الخاصة بنقطة النهاية الدنيا على أنها توحى بمعارضة معدلات الضريبة الحدية الفعلية المرتفعة جدا على الفقراء (كما فى Kay and King 1986على سبيل المثال) .

هل يستمر انطباق هذه النتائج عندما يكون هدف السياسة ليس تعظيم الرفاهية الاجتماعية وانما تدنيه الفقر من منظور الدخل ؟ لاشك أن النتيجة الثالثة يستمر انطباقها (للبرهنة على ذلك بالاضافة الى مايلى من حجج ، انظر الدراسة التى توشك على الظهور لـ " كانبور " و " كين " و "تومالا") فكما هو متوقع ، تنطبق النتيجة الثالثة لأنه فى اطار مكافحة الفقر يكون السبب الوحيد للاهتمام بمن يحصل على أعلى دخل ، وفى الواقع الاهتمام بأى من غير الفقراء ، انه مصدر للايراد الضريبى. ومن المعروف جيدا آنه فى مثل هذه الظروف يجب أن يكون المعدل الحدى للضريبة على من يحصل على أعلى دخل صفرا . فاذا كان هذا المعدل موجبا بالفعل يمكن الحصول على ايراد ضريبى اضافى بتخفيض ضئيل فى هذا المعدل مما يحفز من هو فى هذا الوضع على ان يتكسب دخلا اضافيا يخضع للضريبة .

وبالمقابل تأخذ النتيجتان الأولى والثانية اتجاها عكسيا اذا كان الهدف هو تدنية الفقر معبرا عنه بالدخل ، فاذا كان التفضيل الأمثل لمن هو أقل قدرة على الكسب أن يعمل فان المعدل الحدى للضريبة عند النهاية الدنيا لتوزيع الدخل يجب ان يكون على وجه التحديد ، سالبا ، بمعنى أن تدفع اعانة على الدخول الحدية لمن هم أشد فقرا ، ولبيان سبب كون هذا وضعا أمثلا من منظور غير مبنى على مبدأ الرفاهية ، لنعتبر وضعا مبدئيا يعمل فيه الفرد ذو القدرة الأقل على الكسب ويواجه بالتحديد معدلا حديا سالبا للضريبة ، ولنتخيل الآن زيادة المعدل الحدى للضريبة التى يواجهها هذا الفرد بينما المعدل المتوسط للضريبة على اجمالى الدخل الأولى للفرد لم يتغير ، فان تأثير هذا التغير فى قيد الميزانية لأكثر العمال فقرا يتمثل فى أن تزداد رفاهية الفرد (لأنه اذا ظلت التوليفة المبدئية للاستهلاك والفراغ ممكنة ، فان أى تغيير فى سلوك الفرد يجب أن يتضمن زيادة فى الرفاهية) ، وينخفض الدخل الصافى للفرد (لأن التأثير الوحيد فى جانب الحافز يتمثل فى عملية احلال فى اتجاه وقت الفراغ نتيجة لارتفاع المعدل الحدى للضريبة على الدخل) كما يزداد الايراد الصافى للحكومة (لأن الاعانة تدفع بمعدل منخفض وعلى نطاق أضيق) . ومن منظور قائم على مبدأ الرفاهية ، فان

التوليفة المكونة من المنفعة التى يكتسبها الفرد وما تكسبه الحكومة من ايراد تجعل هذا الاصلاح مرغوبا فيه بلا مواربه . ومع ذلك ، فمن منظور لايتبنى مبدأ الرفاهية ينبغى امعان النظر فى عمل التأثيرات المتعارضة ، فاذا كان مكسب الايراد فى جانب الحكومة مرغوبا فيه فان الخسارة الصافية فى دخل أكثر العمال فقرا ليست أمرا مرغوبا فيه . لهذا فان تدنية مؤشر الفقر المبنى على الدخل سوف تستلزم ايجاد توازن بين الأثرين مما يجعل منح اعانة حدية للفرد الأشد فقرا حلا أمثل .

ومع ذلك ، فان احتمال وجود معدل حدى أمثل للضريبة ذى قيمة سالبة يقتصر على أكثر الفقراء فقرا ، حيث أنه يمكن اثبات أن هذا المعدل يكون موجبا ، على وجه التحديد ، بالنسبة لهؤلاء الذين يقعون على خط الفقر .

هكذا تشير هذه المدلولات الوصفية للمنهج غير المبنى على مبدأ الرفاهية الى نمط معقد - وربما مختلف جدا عن ذلك النمط الذى تطرحه ادبيات الرفاهية - لمعدلات الضريبة الحدية تحت خط الفقر . ولكن ماهو مدى الدخول التى تسرى عليها معدلات الضريبة الحدية المنخفضة ، أو حتى السالبة ، على أشد الأفراد فقرا ؟ وكيف يتأثر هيكل معدل تدنية الفقر بالتحديد الدقيق لخط الفقر z وبشكل دالة الحرمان (*) D ؟

يسجل جدول (١) نتائج عمليات محاكاة تستهدف تغطية هذه التساؤلات وتفترض هذه النتائج دوال تفضيل من نوع " كوب - دوجلاس" على الصورة

$$u(x,L) = (1-\beta) \ln (x) + \beta \ln (1-L) \quad \beta \in (0,1) \quad (12)$$

(حيث تم تطبيع الوقت المتاح عند الوحدة) واعتبرت $\beta = 1/2$ بينما $\ln(w)$ ذات توزيع طبيعى (متوسطه -١ وانحرافه المعيارى (٠,٣٩) وتكاليف الحصول على الايراد العام حوالى ١٠٪ من اجمالى الدخل ... هذه هى الافتراضات النمطية فى عمليات المحاكاة من هذا النوع ، أما التجديد فى شكل دالة الهدف التى نستخدم لها مؤشرا للفقر من الشكل الذى طور بواسطة Foster , Greer and Thorbecke (1984) على الصورة:

$$P_\alpha = \int_0^z \left(\left(x(w) - z \right) / z \right)^\alpha g(w)\, dw \qquad \alpha > 1 \qquad (13)$$

حيث $x(w)$ ترمز الى استهلاك فرد أجره w والمعلمه α فى المعادلة ١٣ هى تعبير ملائم عن معلمات لدرجات بديلة من الحيطة لعدم المساواة بين الفقراء .

جدول رقم (١)
نتائج المحاكاة للمعدلات الحدية والمتوسطة للضريبة
توزيعات مئينية مختلفة لتوزيع الأجر

خط الفقر	مئين توزيع الأجر	المعدل المتوسط للضريبة	المعدل الحدى لضريبة
أ) خط فقر منخفض			
منخفض(*)	٠,٠٦	-١٠٠	٦٩
خط الفقر	٠,٣١	-٣	٦٢
	٠,٥٠	١٢	٥٣
	٠,٩٠	٢٩	٣٥
مرتفع	٠,٩٩	٢٩	٢٣
ب) خط فقر متوسط			
منخفض (*)	٠,٠٢	-١٠٠	٦٣
خط الفقر	٠,٤٣	٠	٥٤
	٠,٥٠	٩	٥٣
	٠,٩٠	٢٧	٣٤
مرتفع	٠,٩٩	٢٧	١٧
ج) خط فقر مرتفع			
منخفض (*)	٠,٠٠٣	-٨٧	٥٦
	٠,٥٠	٨	٥٤
خط الفقر	٠,٥٦	١٦	٤٨
	٠,٩٠	٢٦	٣٤
مرتفع	٠,٩٩	٢٦	١٧
د) الحد الأقصى(**)			
منخفض (*)	٠,١٦	-١٠٠	٧٣
	٠,٥٠	١٧	٥٣
	٠,٩٠	٣٢	٣٥
مرتفع	٠,٩٩	٣٢	٢٦

(*) مئين توزيع الأجر الذى يختار الأفراد ألا يعملوا عند أقل منه.

(**) بافتراض تحوط لانهائى تجاه عدم المساواه بين الفقراء (=)

المصدر : حسابات المؤلفين.

ملحوظة:فى الجدول رقم (١) تبلغ نسبة الاستهلاك الكلى للناتج الكلى ٠,٩ فى كل المجموعات الأربعة . وفى المجموعات ، أ،ب،ج تبلغ قيمة معلمة الحيطة لعدم المساواة (٠) ٢ ، وفى المتجموعات نفسها يبلغ المستوى الأدنى للاستهلاك ، أى $x(n_0)$، ٠,٠٦ بينما فى المجموعة د يبلغ هذا المستوى ٠,٠٧

وهناك مدلول مباشر لهذا التحديد ينبغى الاشارة اليه ، فمع تفضيلات " كوب دوجلاس " (بحيث أن معدل الاحلال الحدى بين الاستهلاك والعمل يكون موجبا عند عدد ساعات يساوى الصفر)، ومع توزيع لوغاريتمى طبيعى للأجر (بحيث أن الحد الأدنى لـ W يكون صفرا) فان هناك بعض الأفراد سيعملون فقط فى حالة ما اذا كان المعدل الحدى للضريبة عند قاع التوزيع سالبا بصفة لانهائية. وقد يكون من دواعى الأمثلية ، فى اطار كل من مدخل الرفاهية ومدخل تدنية الفقر طبقا لمعيار الدخل ، أن يكون بعض السكان فى حالة تعطل ، وكما أشرنا سابقا ففى حالة مدخل الرفاهية يكون المعدل الحدى الأمثل عند قاع توزيع الدخل ، على وجه التحديد ، موجبا . ومع ذلك فانه بالنسبة للحالة التى يكون فيها الهدف هو تدنية الفقر طبقا لمعيار الدخل بينما تكون بعض الأسر فى حالة تعطل عند الوضع الأمثل فاننا لم نستطع أن نشتق أى نتيجة عامة حول اشارة المعدل الحدى الأمثل عند نقطة النهاية الدنيا ، وتوفر تطبيقات المحاكاة بعض الدلالات عن المدى الذى يمارس فيه الجدل لصالح معدلات حدية غير موجبة عند النهاية الدنيا (عندما يعمل من هو اكثر فقرا) بعض التأثيرات عندما لايخضع توزيع الأجر لقيد يبعده عن الصفر . ويقدم جدول (١) المعدلات الحدية والمتوسطة للضريبة عند مثينيات مختلفة لتوزيع الأجر بدءا من القاع ومرورا بالنقطة التى يفترض أن يوجد عندها خط الفقر المفترض ، وتشترك المجموعات الثلاث الأولى (أ، ب ، ح) فى أنها اعتبرت . تساوى ٢ ولكنها تختلف فى أنها أخذت بالتتابع خطوطا للفقر تتدرج فى الارتفاع ، أما المجموعة الأخيرة "د" فانها تبحث حالة قصوى افتراضية تتفق مع كون ...

إن هناك ملامح عديدة يبرزها الجدول (١) . أولها أن المعدل الحدى للضريبة على أقل دخل اجمالى - والذى لم نتمكن من وضع مبدأ عام لتحديد إشارته كما أوضحنا - يظهر موجبا بدرجة قوية جدا ، فهذا المعدل ليس سالبا فحسب بل انه أيضا ليس منخفضا . وثانيهما أن معدلات الضريبة الحدية تتناقص بشكل ممل مع الانتقال من أكثر الأفراد فقرا الى أكثرهم غنى ، مما يتضمن أن

قواعد التحديد الفعال للأهداف يمكن أن تسير فى اتجاه معاكس تماما للفكرة الشائعة بأن اعتبارات المساواه تتطلب زيادة معدل الضريبة الحدى مع زيادة الدخل . وتتعارض معدلات الضريبة الحدية المتناقصة هذه مع النتيجة التى تستخلص أحيانا من أدبيات الرفاهية والتى تتمثل فى أن المزايا الادارية لنظام خطى فى فرض الضرائب يمكن تحقيقها بخسارة قليلة نسبيا فيما يتعلق بكفاءة السياسة المتبعة .

أما ثالث الملامح التى يبرزها الجدول (١)فيتمثل (تبعا لمقارنة المجموعتين أ ، ج) فى أن الزيادات فى خط الفقر تقلل من المعدلات الحدية المثلى عند - وتحت مستوى - خط الفقر . ويبدو أن منطق ذلك يتمثل فى أن الدفاع عن المعدلات الحدية المنخفضة ، والتى تقصد لتشجيع هؤلاء الذين عند خط الفقر أو يقتربون منه على الخروج من حالة الفقر ، يكون أقوى كلما تحرك خط الفقر الى أجزاء التوزيع ذات الكثافة الأعلى . ورابعا ، فان مقارنة الحالة القصوى الافتراضية بباقى الحالات تكشف عن أن تزايد درجات التحوط لعدم المساواة بين الفقراء يتجه الى زيادة المعدلات الحدية التى يواجهونها فى الحالة المثلى . وتذهب تطبيقات أخرى لأسلوب المحاكاه (ليست مذكورة هنا) الى أن التباين المعتدل فى تكلفة الحصول على الايراد يؤثر فى المستوى العام لمعدلات الضريبة الحدية (التى تتجه الى التزايد مع زيادة الايراد المطلوب لتغطية هذه التكلفة) دون أن يؤثر فى النمط النوعى لتغير هذه المعدلات مع تغير الدخل ، ربما يكون ذلك - كما قد يتوقع - بسبب أنه كلما تعاظم الاهتمام بمكافحة الفقر كلما كانت النظم التى تقترب من ضمان حد أدنى من الدخل أكثر جاذبية . ومن ثم يكون التركيز على رفع استهلاك من هم اكثر فقرا مع تمويل مايستلزمه ذلك من تحويلات بمعدلات حدية للضريبة مرتفعة نسبيا فى الجزء الأدنى من التوزيع بغرض فرض معدلات متوسطة للضريبة مرتفعة بالقدر الكافى على الاجزاء الأعلى فى التوزيع .

ولكن وجود معدلات حدية ثابتة الارتفاع الى حد ما ، للضريبة على الفقراء ربما يكون أكثر الملامح التى يعكسها الجدول أهمية (مع الأخذ فى الاعتبار حد أدنى مقبول لتكلفة الحصول على الايراد) .ففى معظم الحالات نجد أن المعدلات الحدية للضريبة على معظم الفقراء تزيد عن ٦٠٪ بينما فى كل الحالات تزيد هذه المعدلات عن ٥٠٪ . وهكذا فان تطبيقات المحاكاة تعطى شواهد أقل من المتوقع لتعزيز فكرة أن تكون المعدلات الحدية للضريبة منخفضة لتشجيع الفقراء على مساعدة

أنفسهم، فحتى مع الاستجابات ، المرنة نسبيا ، فى عرض العمل والتى تفترضها دالة تفضيلات " كوب - دوجلاس " (والتى تأخذ مرونة الاحلال بين الاستهلاك ووقت الفراغ على أنها الوحدة) ، فان هناك انطباعا أقوى فى صف المعدلات الحدية المرتفعة ضمن السعى الى تحديد تام للأهداف ، وهو مايعتبر حالة مثالية لايمكن بلوغها كما أشرنا فى مستهل القسم الحالى من المقال . ويتأكد هذا الانطباع من خلال تطبيقات المحاكاه للحالة التى تبلغ فيها مرونة الاحلال ٠,٥ (والمذكورة فى دراسة " كانبور" و " كين " و" تومالا " التى توشك على الظهور) .

وليس من الضرورى أن تكون المعدلات الحدية المثلى للضريبة ، والتى تنتج من تطبيقات المحاكاة هذه ، أعلى فى حالة منهج غير مبنى على مبدأ الرفاهية عنها فى حالة منهج مبنى على هذا المبدأ . وليس واضحا ، فى الواقع ، أنه يمكن مقارنة المنهجين لأن هذا الأخير ، وليس الأول ، يعتمد على تمثيل عددى لدالة التفضيلات ، ويبدو أن النتيجة المأمونة - على الرغم من كونها مؤقتة لأن تطبيقاتنا للمحاكاة هى بالقطع حالات خاصة - هى أن الاهتمام بالفقر من زاوية الدخل لايقدم ، فى حد ذاته دعما قويا لأن تكون معدلات الضريبة الحدية على غالبية الفقراء منخفضة بدرجة أساسية عما هو متوقع طبقا للمناهج المبنية على مبدأ الرفاهية . ويبدو أن سبب ذلك هو أن التحول من منظور الرفاهية الى منظور لاينبنى على مبدأ الرفاهية يدخل الى الصورة اعتبارين متعارضين فى الاتجاه ، أولهما أن الدفاع عن معدلات ضريبة حدية أقل بالنسبة للفقراء يعززه توقع أن يدفعهم ذلك الى زيادة دخولهم الخاصة ، فالنظرة غير المبنية على مبدأ الرفاهية لاتعطى وزنا لوقت الفراغ الذى يتنازل عنه الفقير وذلك مايفسر النتيجة التى مؤداها أن دعم الدخول الحدية لمن هو اكثر فقرا يكون أمثل عندما يعمل هذا الفرد . وثانيهما أن الدفاع عن معدلات حدية منخفضة للضريبة على الفقراء يصبح ضعيفا بفعل الحاجة الى تدعيم دخول الفقراء أكثر من تدعيم رفاهيتهم التى يمكن " شراؤها" بالسماح لهم بوقت فراغ أكثر ، هنا نجد أن تدعيم دخول الفقراء يستدعى معدلات ضريبة حدية مرتفعة نسبيا فى الجزء الأدنى من توزيع الدخل ، كما أن الايراد اللازم لهذا التدعيم يتطلب فرض معدلات مرتفعة لمتوسط الضريبة على الدخول الأعلى . إن تطبيقات المحاكاة تشير الى أن هذين الأثرين يوازن كل منهما الآخر الى حد بعيد .

٤- تحديد الأهداف بواسطة المؤشرات

لقد افترض ، فى التحليل المتقدم ، أن الافراد يختلفون فقط فى قدراتهم غير الملحوظة . وأيا

كان الامر فمن المسلم به الآن احتمال أن يكون هناك حافز قوى (لأن يتأثر عرض العمل سلبيا بتأثير برنامج التخفيف من الفقر) [١٢] وتكاليف أخرى لتقديم تحويلات متصلة بالدخل ، ويتمثل أحد الطرق للتغلب على هذه التكاليف ، بالأخص فى البلدان النامية ، فى التمييز بين السكان على اساس مؤشرات يسهل ملاحظتها بينما هى ترتبط بخصائص غير ملحوظة ولكنها مهمة ، فحالة سوق عمل الفرد أو الخواص الديموجرافية ، على سبيل المثال ، ربما تخفى معلومات عن القدرات الخاصة بكل منهما ، وبالتالى يمكن ان تتم التحويلات بناء على هذه الخصائص . إن أول من اهتم بنظرية الاستخدام الأمثل لهذه المعلومات هو Akerlof (1978) وممن طوروها Besley and Kanbur (1988) , Kanbur (1987) بالاضافة الى Ravallion (1987) ولكن معظم ماطور من أحكام تجريبية بسيطة لممارسة تحديد الأهداف يستبعد ببساطة تأثيرات عرض العمل ، يستثنى من ذلك دراسة Kanbur and Keen (1989) اللذين وضعا لعملهما اطارا بسيطا يعكس احساسا بالاستخدام الأمثل للمعلومات غير الدخلية فى وجود تأثيرات الحافز . و يختص القسم الحالى من المقال بتقديم عرض لهذه الدراسة .

افترض أنه يمكن تقسيم السكان الى مجموعتين محددتين ومنفصلتين تماما : المجموعة أ، والمجموعة ب ، بحيث أن معايير الفصل بينهما مطلقه مما يمتنع معه انتقال الأسر أو الأفراد بين المجموعتين ، ومن الممكن التأكد من انطباق كل من هذه المعايير بدون تكلفة . ولتبسيط الأمور نفترض أن هناك نظاما خطيا واحدا يمكن تطبيقه لفرض الضريبة على الدخل . ومما يجعل هذه المشكلة مثار الاهتمام أنه يمكن تطبيق أنظمة مختلفة على المجموعتين : أى انهما يمكن أن تواجها بحصتين مختلفتين من الدعم G_k وبمعدلات مختلفة للضريبة الحدية t_k (حيث $K = A , B$) وبالطبع تقتصر فائدة هذه القدرة على معاملة مختلفة للمجموعتين على حالة ما اذا كانتا مختلفتين بطريقة لها صلة بمكافحة الفقر، ومن ثم نفترض اختلاف المجموعتين أولا فيما يتعلق بتوزيع الأجر $g_k(w)$ داخل المجموعة وبالتالى فان احداهما ربما تكون دوما أفقر من الأخرى ، وثانيا فيما يتعلق بالاستجابة فى سلوك عرض العمل بكل منهما .

وعلى وجه التحديد ، فانا نفترض أنه على الرغم من أن لكل الأفراد دالة تفضيل من نوع "كوب - دوجلاس " كما فى المعادلة ١٢، فان المعلمة : قد تختلف عبر المجموعتين ، وبالنص

(لغرض التحديد) على قيد اضافى يتمثل فى أن الفقر يمكن تعيينه طبقا لدليل Foster - Greer-Thorbecke يؤخذ هدف السياسة على أنه (بالخضوع لقيد ميزانية الحكومة) تدينه الدالة :

$$P^{\alpha} = \theta P^{\alpha}_{A} + (1- \ ) P^{\alpha}_{B} \quad (14)$$

حيث P^{α}_{k} تعرف كما فى المعادلة ١٣ ، و هى نسبة السكان فى المجموعة أ بينما صافى الدخل لأسرة من نوع Kأجرها قبل الضريبة هو wيأخذ الصورة :

$$x(w;k) = (1-\delta_{k})\left(\left(1 - t_{k} \right) w + G_{k} \right) \quad (15)$$

ويفترض أن خط الفقر z واحد للمجموعتين مما يستبعد عددا من القضايا المزعجة تتصل بالعلاقة بين الحاجات والمنافع المستهدفه على نحو أمثل . وبالاعتماد على دالة الحرمان من الشكل D(*) فان المستوى الأمثل للدعم المستهدف ، على سبيل المثال ، بالنسبة لإحدى المجموعتين قد يتغير عكسيا مع مستوى عوزها كما يقاس فى ضوء خط الفقر z ومنطق ذلك أن معاونة من هو شديد العوز قد تكون باهظة التكاليف (انظر Keen 1992).

وبافتراض أن معدلات الضريبة t_{k} معطاة فما هى الظروف التى تسمح بتقليل الفقر الكلى P عن طريق تخفيض حصة الدعم الموجه لاحدى المجموعتين لتمويل الزيادة فى الحصة التى تدفع للمجموعة الأخرى ؟ إن عملية ، من هذا النوع ، لاعادة تحديد أهداف الدعم ، مثلا لحساب المجموعة أ وعلى حساب المجموعة ب ، يمكن بيان أنها تقلل الفقر الكلى اذا ، واذا فقط [١٣] كان :

$$\sigma(\delta_{A}, t_{A})\, P^{\alpha-1}_{A} > \sigma(\delta_{B}, t_{B})\, P^{\alpha-1}_{B} \quad (16)$$

حيث:

$$\sigma(\delta, t) = \frac{(1-\delta)(1-t)}{1-t(1-\delta)} \quad (17)$$

ولايضاح المنطق الكامن وراء المتباينة ١٦ ، لنعتبر أولا دور الحدود $P^{\alpha-1}_{k}$، فنجد أنها تؤكد نقطة بسيطة ، ولكنها هامة ، تتمثل فى أن أفضل مسار لتخفيض الفقر الكلى ، مقاسا بطريقة ما ، لايتمثل دائما فى اعادة توجيه الموارد نحو تلك المجموعة الأكثر فقرا طبقا لنفس القياس ، فالمهم هو التأثير الحدى على المقياس محل الاستخدام . والحادث أن الدليل P^{α} له تكوين من شأنه أن القاعدة الضمنية (لتخفيض الفقر الكلى) تأخذ شكلا يتميز بالبساطة . فاذا افترضنا ، مؤقتا ، عدم وجود

تأثيرات الحافز ، بحيث أن $\delta_A = \delta_B = O$ ، فان تدينه الدليل الكلى للفقر على اساس اختيار محدد لقيمة α يتطلب أولا البحث فى الأدلة داخل المجموعة عند α -1 لنفرض ، على سبيل المثال ، أننا اخترنا α=1 فان ذلك يعنى ببساطه أن هدفنا يتمثل فى تدنية فجوة الفقر الكلية أو، بتعبير مكافىء ، تعظيم الدخل الصافى للفقراء . لنتخيل الآن أن لدينا مبلغا ثابتا للانفاق على زيادة حصة الدعم لأى من المجموعتين (ولنفترض للتبسيط أن $\theta = 1/2$) فأى المجموعتين ينبغى أن نفضل G_k ؟ بملاحظة أن دفع هذا المبلغ كحصة دعم لأى من المجموعتين ينطوى على نقيصة مفادها اهدار ذلك الجزء من المبلغ الذى يؤول الى غير الفقراء . وبالتالى فإن إعطاءها فقط للمجموعة k يعنى أن نسبة المبلغ التى تؤول الى الفقراء تتماثل مع نسبة عدد الفقراء فى هذه المجموعة ... بملاحظة ذلك فان تحقيق أكبر زيادة ممكنة فى دخل الفقراء يقتضى منا أن نخصص المبلغ لتلك المجموعة التى تشمل عددا أكبر من الأفراد الفقراء ، أى الى المجموعة التى تكون قيمه P_k° لها أعلى من الأخرى.

وتدخل تأثيرات الحافز الى الصورة من خلال الحدود (*) فى المتباينة ١٦ ، فمع احتمال أن عملية اعادة تحديد الأ هداف فى اتجاه مصلحة المجموعة أ تكون مرغوبة أكثر، وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى بدون تغيير ، فإنه كلما ارتفعت $\pi(\sigma_A, t_A)$ وانخفضت $\pi(\delta_B, t_B)$، ومن السهل ان ندرك ، من المعادلة ١٧ ، أن $\pi(\delta, t)$ وتتناقص فى كل من δ, t. هكذا يزداد احتمال تفضيل المجموعة كلما كان سلوك عرض العمل فيها أقل استجابة وكلما انخفض معدل الضريبة الحدى الذى تواجهة ابتداء . ومنطق ذلك صريح ومباشر ، فعندما تكون δ_A منخفضة نسبيا يضعف تأثير الدخل الناتج عن زيادة حصة الدعم للمجموعة أ (والذى يشير الى تخفيض ساعات العمل ، ومن ثم الدخل الصافى ، مما يقلل من التأثير المفيد من مكافحة الفقر) وبالعكس فان ارتفاع δ_B يشير الى أثر دخلى قوى نسبيا يؤدى دورا فى تخفيف أثر تخفيض خصة الدعم للمجموعة ب . وعندما تكون t_A منخفضة نسبيا ، وبالتالى تنخفض أيضا التكلفة الايرادية لتخفيض ساعات العمل ، ومن ثم الضرائب المدفوعه ، من جانب أعضاء المجموعة أ كنتيجة لدخلهم الاجمالى الذى أصبح مرتفعا عن ذى قبل ، وبالعكس فان ارتفاع t_B يكون مفيدا لعملية استقطاع جزء من ايراد الزيادة فى عرض العمل من جانب المجموعة ب .

واذا كان الوضع الابتدائى من ذلك النوع الذى تكون فيه $t_A=t_B=O$ فان التوتر الذى تشير

اليه المتباينه يظهر واضحا بصفة خاصة ، وعندئذ فان عملية اعادة تحديد الأهداف فى اتجاه المجموعة أ تكون مرغوبة اذا - واذا فقط - كان :

$$(1-\delta_A)\, P_A^{\alpha-1} > (1-\delta_B) P_B^{\alpha-1} \quad (18)$$

لقد ناقشنا بالفعل لماذا يتعين تعديل الميل الطبيعى لتفضيل المجموعة التى يكون عدد حالات الفقر بها أكبر بحيث تفضل المجموعة التى تحقق $\bar{P}^{\alpha-1}$ أعلى ولكن تأثيرات الحافز يمكن ان تكون أكثر مما يوازن هذا الاعتبار ، فقد يكون حلا امثل أن تخفض الحصة التى تدفع للمجموعة ذات ال $\bar{P}^{\alpha-1}$ الأعلى اذا كان سلوك عرض العمل بها أكثر حساسية بدرجة كافية (أى اذا كانت δ لهذه المجموعة مرتفعة بدرجة كافية).

وتعتبر القاعدة المعبر عنها فى المتباينة ١٦ (أى قاعدة تحديد الأهداف) صالحة للأخذ بمعدلات تحكمية للضريبة الحدية t_k ، ٢٥٠وعندما يكون اختيار هذه المعدلات بواسطة الحكومة ، من واقع شروط الدرجة الأولى المرفقة [١٤]، فان تدينة الفقر تتطلب أن :

$$(P_A^{\alpha-1} - P_A^{\alpha}) / (P_B^{\alpha-1} - P_B^{\alpha}) = \bar{X}_A / \bar{X}_B \quad (19)$$

حيث $\bar{x}_k$ ترمز الى متوسط الدخل الصافى فى المجموعة k، وبالتالى فان الاختلاف بين الدليلين $\bar{P}^{\alpha-1}$, P^{α} يجب أن يكون بنفس نسبة الاختلاف فى متوسط الدخل الصافى عبر المجموعتين ، ويختزل هذا - فى حالة كون $\alpha = 1$ - إلى الشرط البسيط :

$$\Gamma_A = \Gamma_B \quad (20)$$

حيث Γ_k ترمز الى نصيب الفقراء فى المجموعة kمن مجموع الدخل الصافى لهذه المجموعة وللقواعد المعبر عنها فى المعادلتين ١٩و ٢٠ لها ، فى حالة مزيد من التدقيق فى مضمونها ، مغزى أقل مما يكمن فى قابليتها للتطبيق ، حيث تبين كيف يمكن استخدام فروض مبسطة لادماج استجابات عرض العمل - بطريقة مباشرة - فى استخدام المؤشرات لتحديد الأهداف.

٥- خاتمة

يقدم عرض العمل بعض الاعتبارات الجديدة فى تصميم برامج مكافحة الفقر فهو ، اولا وبالدرجة الأولى ، يجبرنا على أن نعيد النظر فى دالة الهدف النمطية التى تقيم على أساسها هذه

البرامج ، والتى تتمثل فى تدنية الفقر مقاسا بقصور الدخل أو الانفاق عن بلوغ قيمة حرجة (خط الفقر) . هذا الهدف يستبعد المجهود الذى يبذله الأفراد لكسب دخولهم . هذا المجهود ، أو بالاحرى وقت الفراغ المضاع بسبب بذل هذا المجهود ، كيف يمكن تقييمه ؟ إن تقييمه على أساس اجر السوق - وذلك هو منهج الرفاهية ، وباعتبار أن هذه هى الكيفية التى يقيم بها الأفراد أنفسهم هذا المجهود - يتصف بخاصية غير مستحبة تتمثل فى تقييم مجهود الأفراد ذوى القدرة الأقل بقيمة أقل ، فكثير من الرجال والنساء الفقراء يؤدون أعمالا تقصم الظهر لكسب القليل من القوت ، وذلك بالتأكيد يجب أن يؤخذ فى الاعتبار . إن قضايا المفاهيم لاتحل بسهولة ، وما قدمناه هنا ليس سوى بداية، ونحن نشعر بأن المعالجات غير القائمة على مبدأ الرفاهية تكون لها أهمية خاصة حيث يكون عرض العمل محل اعتبار ، ولكننا فى هذا المقال حصرنا أنفسنا فى بحث نتائج مدخل واحد معين من بين مداخل عديدة لاتقوم على مبدأ الرفاهية ، ولكنه - بصفة خاصة- يتميز بأنه مدخل ملائم.

والقسم الذى تناول تحديد الأهداف على أساس سلعى يعطى مثالا جيدا للتغيير الذى يمكن أن يحدثه هذا المنظور الجديد فى النتائج الأساسية للأدبيات الخاصة بتحديد الأهداف . وقد دعمBesley and Kanbur (1988) صلاحية القاعدة العملية البسيطة التى تشير الى أن دعم السلع يجب أن يركز على تلك السلع التى يمثل استهلاك الفقراء لها جزاء كبيرا من استهلاكها الكلى ، وهذا ما يحدث فى اطار مبنى على مبدأ الرفاهية . ومع ذلك فإذا كان عرض العمل مرنا ، ففى ظل المنهج غير المبنى على مبدأ الرفاهية والمتبع هنا .يتم تعديل القاعدة بالاعتماد على الوزن المعطى للمنفعه السالبة للمجهود فى تقدير الفقر . فإذا لم يعط لها وزن على الاطلاق يصبح الدفاع عن دعم السلعة i أكثر وهنا كلما اتجه مثل هذا الدعم الى تقليل عرض العمل ، أى كلما تعاظم التكامل بين السلعة ووقت الفراغ . ولكن هذه النتيجة تنقلب الى العكس عند اعطاء وزن مرتفع بدرجة كافية للمنفعةi السالبة للمجهود ، فبناء على ذلك لا يعد مقبولا أن يتم توفير الاستهلاك اللازم عند خط الفقر عن طريق دفع الأفراد الى الإفراط فى العمل ،ولهذا يتعين دعم السلع المكملة لوقت الفراغ بدلا من فرض الضرائب عليها .

أما باقى المقال فقد تابع حتى النهاية افتراض عدم اعطاء وزن لوقت الفراغ فى دالة الرفاهية الاجتماعية. وبالنسبة لتحديد الأهداف بالاستناد الى الدخل (وعلى اساس قيم تقليدية للمعلمات)

فان المعامل الحدى لاستخلاص المنافع تبعا لزيادة الدخل يدور حول ٥٠٪ الى ٦٠٪ ، وذلك ماينبغى أن يعتبر علامة ارشادية لتقييم النظم المبنية على اختبار الدخل .. فمعدلات الاستخلاص التى تزيد كثيرا عن ذلك ربما تبدو شيئا جيدا من منظور شديد البساطة فى تحديد الأهداف ولكن تأثيرات الحافز يحتمل أن تجب أى مكاسب تتعلق بتحديد الأهداف على هذا النحو . وأخيرا ، تناولنا تعديلات على قواعد الخبرة العملية فى عملية تحديد الأهداف على غير أساس الدخل ، فأوضحنا أنه بالنسبة لأى مؤشر يقسم السكان الى مجموعات مستقلة تماما ، بغرض تحديد الأهداف ،تقل فائدة هذا المؤشر عند وجود ارتباط موجب بين مرونة عرض العمل وعدد حالات الفقر عبر المجموعات ، ومن ثم فان الاعتماد على عدد حالات الفقر فقط يمكن أن يعطى احساسا زائفا بقيمة أى مؤشر بالنسبة لأغراض عملية تحديد الأهداف .

إن هذا المقال ليس سوى بداية لادخال الاعتبارات الخاصة بعرض العمل فى تحديد أهداف برامج مكافحة الفقر فى الدول النامية ، ونختم بالاشارة الى أن القضايا التى أثيرت فى هذا المقال ذات أبعاد تتجاوز الحالة الخاصة بعرض العمل وفقر الدخول ، فهذه القضايا تجد لها تطبيقات فى أى قياس لمستوى المعيشة (كالتغذية) عندما يتعين على الأفراد القيام باختيارات بين أشكال بديلة للاستهلاك بينما يختلف هؤلاء الأفراد فى قدرتهم على التحول من نمط استهلاكى الى آخر.

ملحق

" اشتقاق المعادلة ٩":

نصف هنا عملية اشتقاق المعادلة ٩. باستخدام قيد ميزانية الحكومة نحصل على :

$$R=t_i \int_0^{\infty} x_1 (q,w)\, g(w)\, dw + t_2 \int_0^{\infty} x_2 (q,w) g(w)\, dw \qquad (A\text{-}1)$$

بتعريف t_2 كدالة فى t_1 لقيمة ثابته R) ، فان تأثير الفقر - معرفا كما فى المعادلة ٧ - لزيادة بسيطة فى الضريبة على السلعة ١ بغرض تخفيضها على السلعة ٢ يصبح معطى بالصيغة :

$$dP/dt_1 = \partial P/\partial t_1 + (\partial P/\partial t_2)\,(dt_2/dt_1) \mid R \qquad (A\text{-}2)$$

ويتفاضل الدالة A-1 عند $t_1 = t_2 = O$ نحصل على

$$(dt_2 / dt_1) \mid \quad R = -x_1 / x_2 \quad (A\text{-}3)$$

ومن المعادلة ٧ وبافتراض أن = D(z-z)

$$\partial p/\partial t_i = Dy\ (\partial y/\partial q_i)\ g(w)\ d(w)$$

وبافتراض أسعار مستهلك ثابته p فان المعادلة ٦ تتضمن أن

$$\partial y/\partial q_i = s_x\ (\partial x/\partial qi - s^h_{\angle}\ (\partial L/\partial q_i) \quad (A\text{-}5)$$

$$= -\ (x_i + (\ s^h - w\ )\partial L/\partial q_i\ ) \quad (A\text{-}6\ )$$

وتنتج المعادلة A-6 من اختيار $s_x = p$، وافتراض أن الضريبتين لهما قيمة صفر فى البداية (بحيث أن p=q) ، ومفاضلة قيد الميزانية للفرد $q.x - wL = O$ وبالتعويض بالمعادلات من A-3الى A-6 فى المعادلة A-1 نحصل على المعادلة ٩ .

الهوامش

١- المترجم

٢- سوف يستخدم اصطلاحى " الفرد" و"الاسرة " كمترادفين فى هذا المقال حيث أن الموضوعات التى تثار نتيجة التفرقة بينهما ليست فى بؤرة الاهتمام هنا.

٣- أى فى حالة المقارنة بين توليفات مختلفة من السلع (أو السلعة) والفراغ مثلا (المترجم).

٤- إن استخدام دالة الدخل المكافىء لايخلو من المشاكل ، فقد أوضح كل من "بلاكوربى" و"دونالدسن" Blackorby and Donaldson (1988) أن هذه الدالة ليست مقعرة بصفة عامة (فيما يتعلق بحزمة الاستهلاك محل الاعتبار) . ومن هذا المنطلق فإن ذلك يدل على أن تحويل السلع من شخص فقير الى آخر أغنى منه يمكن أن يقلل الفجوة الكلية للفقر مقيسة على أساس Y_E.

٥- للتحديد نذكر أن محل الاهتمام هنا هو متجه الأسعار النسبية معبرا عنه بالعلاقة q^R/w^R ونظرا لأن دالة المنفعه غير المباشرة تكون متجانسة من الدرجة صفر فى الأسعار والدخل فإن المعادلة ٣ ينتج عنها أن الدخل المكافىء مقاسا بوحدات الفراغ ، أى Y_E/W^Rيعتمد فقط على الأسعار المرجعية من خلال العلاقة q^R/W^R.

٦- فى المعادلة ٨ ، نجد أن w هى أجر خط الفقر معرفا بالدالة:

$Y_E\ (q,qR,\dot{w},\dot{w}) = z$وقد حذف استيفاق المعادلة ٨ للاختصار ، وهو شبيه بالاستيفاق الخاص بالمعادلة ٩ كما ورد فى الملحق ، بيد أنه من المهم أن نلاحظ أن $\partial Y_E\ \backslash q_i = -x_i$ عندما

$q^R=q$, & $w^R = w^h$ وذلك بدلا من المعادلتين A-6,A-5 فى الملحق) ولم يكن ممكنا تبسيط المعادلة ٨ لو عرف الأجر المرجعى بقيمة تختلف عن w^h.

٧- المترجم

٨- هنا ، كما فى باقى المقال ، فان المدخل غير القائم على مبدأ الرفاهية هو ذلك النوع الذى أشير اليه فى القسم الأول.

٩- يجب التأكيد على كلمة " نسبيا"، فليس من الضرورى للمناقشة هنا أن توجد أى سلعة j تكون متكاملة مع وقت الفراغ بمعنى أن الطلب المعوض لزينخفض مع زيادة w، فالواقع أنه ربما لاتوجد مثل هذه السلعة ، ان المهم هو درجة التكامل ، ومن الملائم ، لغرض الوضوح ، ان نتحدث عن فرض الضريبة ، أو دعم السلع المتكاملة مع وقت الفراغ ، وتتصف الصياغة الأكثر دقة وانضباطا لتبرير ذلك بأنها مباشرة وواضحة ولكنها مملة.

١٠- لقد بحث كل من Bourguignon and Fields (1990) الاستراتيجية المثلى لمكافحة الفقر (فى غياب أى استجابات سلوكية) عندما تكون الميزانية المتاحة غير كافية للقضاء على الفقر.

١١- اضافة من المترجم لتوضيح نص المتن الذى ورد فى المقال حيث أنه من غير المعقول أن يكون المعدل الحدى الفعلى للضريبة على من هم تحت خط الفقر ١٠٠٪ الا اذا كان المقصود أن هدف السياسة يقتصر على الارتفاع بدخولهم الى مايتجاوز بالكاد خط الفقر (وذلك منصوص عليه صراحة فى مستهل هذه الفقرة).

١٢- توضيح من المترجم.

١٣- براهين ماسيلى من ادعاءات توجد فى Kanbur and Keen (1989)

١٤- يمكن أن تجد تفاصيل البرهان فى Kanbur and Keen (1989)

REFERENCES

The word "Processed" describes informally reproduced works that may not be commonly available through library systems.

Akerlof, G. A. 1978. "The Economics of Tagging as Applied to the Optimal Income Tax, Welfare Programs, and Manpower

Planning". **American Economic Review** 68:8-19.

Anand, Sudhir, and Ravi Kanbur. 1991. "Public Policy and Basic Needs Provision: Intervention and Achievement in Sri Lanka." In Jean Dreze and Amartya Sen, eds., **The Political Economy of Hunger**. Vol.3. Oxford: Clarendon Press.

Atkinson, A.B. 1987. "On the Measurement of Poverty". **Econometrica** 55 (July): 749-64.

---- 1992. "On Targeting Social Security: The Experience of Western Countries with Family Benefits." London School of Economics. Mimeo.

Besley, Timothy. 1993. "The Principles of Targeting." In Michael Lipton and Jacques van der Gaag, eds., Including the Poor. **World Bank Regional and Sectoral Studies.** Washington, D.C.

Besley, Timothy, and Stephen Coate. 1992. "Workfare versus Welfare: Incentive Arguments for Work Requirments in Poverty Alleviation Programmes". **American Economic Review** 82:249-61.

Besley, Timothy, and Ravi Kanbur, 1988. "Food Subsidies and Poverty Alleviation". **Economic Journal 92** (September): 701-19.

Blackorby, Charles, and David Donaldson. 1988. "Money Metric Utility: A Harmless Normalization?" **Journal of Economic Theory** 46:120-29.

Bourguignon, Francois, and G.S. Fields. 1990. "Poverty Measures and Anti-Poverty Policy." **Recherches Economiques de Louvain** 56:409-27.

Dilnot, Andrew, and Graham Stark. 1989. "The Poverty Trap, Tax

Cuts, and the Reform of Social Security." In Andrew Dilnot and lan Walker, eds., **The Economics of Social Security,** Oxford: Clarendon Press.

Foster, James, Joel Greer, and Erik Thorbecke. 1984. "A Class of Decomposable Poverty Measures." **Econometrica** 52:761-66.

Garfinkel, Irvin, and Robert Haveman. 1977. "Earnings Capacity, Economic Status, and Poverty." **Journal of Human Resoruces** 12:49-70.

Gilbert, Martin. 1991." Churchill: A Life". London: **Minerva.**

Haveman, Robert, and L.F. Buron. 1993. "Escaping Poverty through Work: The Problem of Low Earnings in the United States, 1981-90." **Review of Income and Wealth Series** 39:141-57.

Kanbur, Ravi. 1987. "Transfers, Targeting, and Poverty." **Economic Policy** 4:112-36, 141-47.

Kanbur, Ravi, and M. J. Keen. 1989. "Poverty, Incentives, and Linear Income Taxation." In Andrew Dilnot and Ian Walker, eds., **The Economics of Social Security**. Oxford: Clarendon Press.

Kanbur, Ravi, M. J. Keen, and Matti Tuomala. Forthcoming. "Optimal Non-Linear Income Taxation for the Alleviation of Income Poverty."**European Economic Review.**

Kay, J.A., and M. A. King. 1986. The British Tax System, 4th ed. Oxford: Oxford University Press.

Keen. M. J. 1992. "Needs and Targeting." **Economic Journal** 102 (January): 67-79.

King, M.A. 1983. "Welfare Analysis of Tax Reforms Using Household Data." **Journal of Public Economics** 21 (July): 183-215.

Mirrlees, J.A. 1971. "An Exploration in the Theory of Optimum Income Taxation". **Review of Economic Studies** 38:175-208.

Ravallion, Martin. 1987. "Land-Contingent Poverty Alleviation Schemes. " **World Development** 17 (August): 1223-33.

--- 1993. **Poverty Comparisons.** New York: Harwood Academic Press.

Sahn, Dvid, and Harold Alderman. 1992. "The Effect of Food Subsidies on Labor Supply in Sri Lanka." Presented at **World Bank conference on Public Expenditures and the Poor: Incidence and Targeting,** Washington, D.C. Processed.

Sen, A.K. 1976. "Poverty: An Ordinal Approach to Measurement." **Econometrica** 44:219-31.

--- 1985. **Commodities and Capabilities.** Amsterdam: North-Holland.

Stern, N.H. 1987. "Comment' on Kanbur (1987),"**Economic Policy** 4:136-41.

Tuomala, Matti. 1990. **Optimal Income tax and Redistribution.** Oxford: Clarendon Press.

Ulph, David. 1991. "Optimal Income Taxation: Resourcism vs Welfarism." University of Bristol, Derpartment of Economics, United Kingdom. Processed.